اقتراح إحداث محكمة «حراجية»

المهندسون الزراعيون يشكون عدم فعالية الأدوية الزراعية

القنيطرة- خالد خالد

اشتكى المهندسون الزراعيون بالقنيطرة من عدم فعالية الأدوية الزراعية، حيث أدى ذلك إلى تضرر موسم الزيتون والتفاح العام الماضي وتسبب بخسائر كبيرة للمزارعين، إضافة إلى غياب أنواع كثيرة من الأدوية من السوق المحلية، مطالبين بتأمين الأدوية ذات المواصفات والنوعية الجيدة والتي كانت تستخدم سابقا لما لها من فعالية.

وطالب المهندسون الزراعيون خلال مؤتمرهم بتعويض المزارعين عن الأضرار الناجمة على المنتجات والمشاريع الزراعية وخاصة مربي النحل الذين خسروا ملايين الليرات ولم يتم التعويض عليهم مادياً أو تقديم خلايا نحل لهم للتقليل من خسائرهم رغم مرور ست سنوات على وعود المعنيين، وكذلك ضرورة زيادة إنتاج الغراس المثمرة لسد حاجة المزارعين وزيادة الاستثمار من خارج المحافظة وجذب المستثمرين من أبناء المحافظات كون القنيطرة فقيرة بالاستثمارات بهدف تأمين فرص عمل لأبنائها.

وأكد المهندسون الزراعيون على أهمية إحداث محكمة حراجية وإلحاق العاملين بالحراج ضمن المهن الخطرة وتعزيز برامج التعاون بين هيئات البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي والتوجه نحو استنباط أصناف زراعية تتناسب مع البيئة المحلية ونشر استخدام الطاقة البديلة للحد من استخدام المحروقات والكهرباء وإنشاء مركز لتربية وتطوير الأبقار الجولانية خوفا من انقراضها وتطوير الثروة الحيوانية ولاسيما أغنام العواس والحفاظ عليها نظراً لأهميتها الاقتصادية.

ومن أبرز مقترحات وتوصيات المهندسين الزراعيين إدخال تقنية إنبات الشعير في تغذية الثروة الحيوانية وتطبيق قانون التفرغ على جميع العاملين الزراعيين وتأمين اللقاحات من قبل الصحة الحيوانية بسيارة البراد من دمشق وذلك لصعوبة النقل ورفد القطاع الزراعي بالمهندسين نظراً للنقص بعددهم وتأمين آليات ثقيلة لتطوير القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي المحجرة والتوسط لدى وزارة الزراعة لإقامة محطات التنبؤ بالآفات الزراعية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار السياحي في المواقع الحراجية والغابات والتوسع في دراسة النباتات الطبية والعطرية والزيتية ونشرها بالمحافظة والتوسط لدى الوزارة لتشديد الرقابة على معامل تصنيع الأدوية واختبار جودة المادة الفعالة ونشاطها وحيويتها قبل تداولها في الصيدليات الزراعية وتفعيل مركز تحليل التربة العائد لمركز البحوث الزراعية وإدخال تقنية الناتو على مستوى وزارة الزراعة واستثمار المسطحات المائية في تربية الأسماك وتفعيل منشرة خلايا النحل.

مجلس محافظة السويداء:

مديرو المؤسسات الخدمية غير شفافين

السويداء- عبير صيموعة

اتهم عضو مجلس المحافظة كفاح خيو خلال اجتماع مجلس محافظة السويداء في دورته الثانية مديري المديريات الخدمية بعدم الشفافية في الرد على تساؤلات الأعضاء، مشيراً إلى تصريح مدير التربية في السويداء حول نقص مادة المازوت في المدارس ليتبين و خلال جولة لأعضاء المجلس على عدد كبير من مدارس المحافظة النقص الشديد في المادة، مشيراً إلى ردود مدير الصحة حول المراكز الصحية على مستوى المحافظة والتي تبين نقصاً في الدواء في جميعها وخاصة الأدوية الإسعافية.

وتساءل عضو المجلس وائل عزام عن عدم إنفاق مبلغ ٣٠٠ ألف ليرة لغرض التأهيل والتدريب في مديرية صحة السويداء وعدم استثمار الوفر في موازنة المديرية للعام الماضي والبالغ ٣٨ مليون ليرة لشراء الأدوية، إضافة إلى تأخر في تنفيذ العقود في المديرية فضلاً عن وجود مخالفات للتوصيفات الوظيفية والمعتمدة من وزارة الصحة في التعيينات في مديرية صحة السويداء، و منها على سبيل المثال تكليف سائق من ذوي القربى بالإدارة برئاسة ورشة صيانة وإصلاح الآليات في المديرية بالرغم من وجود مهندس و فني و تكليف رئيس شؤون العاملين على شهادة ثانوية زراعية وعدم أخذ مديرية الصحة بقرارات التفتيش المتعلقة في هذا المجال.

وأشار عضو المجلس أدهم العطار إلى ضرورة الاستفادة من مياه سد شهبا و فتح وادي اللوا إضافة إلى ضرورة رفع الإشارات الملحوظة لصالح مديرية الآثار على العقارات التي لا يتواجد ضمنها آثار في مدينة شهبا والتأكيد على توزيع محروقات التدفئة خلال فصل الصيف مع زيادة مخصصات المحافظة من المحروقات وتقديم الإعانات المالية للبلديات لدفع بدلات الاستملاك للمواطنين.

كما طالب الأعضاء بالعمل على تعديل رسم التعبيد والتزفيت ليصار إلى دفعه من قبل كل الأهالي وليس فقط من تقع منازلهم بجوار تلك الطرق، إضافة إلى مطالبتهم بتحسين نوعية الطحين المورد للأفران الآلية العامة أسوة بالأفران الخاصة ومعالجة وضع السوق السوداء للمحروقات والسيارات المفيمة وتلك التي من دون لوحات ومعالجة انتشار الأكشاك في المدينة وضرورة العمل على إنارة شوارع المدينة حتى لا تتحول إلى مدينة أشباح، إضافة إلى إنشاء سد غربي السويداء و حل قضية الأعطال المتكررة للمضخات الغاطسة لآبار المياه.

جلسة ساخنة لمجلس محافظة دمشق بسبب توزيع اللجان

محافظة دمشق تحل محل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك وعودة الأهالي مرهونة بسلامة المساكن

محمود الصالح

بدت جلسة مجلس محافظة دمشق أمس ساخنة بعض الشيء على غير المعتاد في دورات المجالس السابقة، نتيجة التفاعل الكبير بين رئاسة الجلسة والأعضاء، حيث تكرر اليوم اعتراض العضو زياد الزايد على توزيع أعضاء المجلس على اللجان، ما استدعى رداً حاسماً من نائب رئيس المجلس أحمد نابلسي بأنه من لم تعجبه اللجنة التي وضعته فيها رئاسة المجلس عليه تقديم الاعتراض.

كما تم النقاش بوتيرة مرتفعة فيما يتعلق بلجنة البت في اعتراضات المالكين في مشروع ٦٦، حيث قال غالب عنيز: إن هناك تعطيلاً لعمل اللجنة ولا يتم حتى الآن رغم مرور زمن طويل في النظر في هذه الاعتراضات، بلال نعال اعترض على عبارة تعطيل عمل اللجنة وأوضح أن عمل اللجنة انتهى ولم يعد موجوداً ولا خلاف بين أعضائها وهذا ما أكده مدير التنظيم بقوله: لا توجد لجنة الآن وهناك ٢٥ طلباً حتى الآن لم يدرس، واتفق معهما مدير مشروع المرسوم ٦٦ جمال يوسف أنه يجري الآن تشكيل لجنة جديدة لدراسة طلبات الاعتراض.

وأكد عبد الرحمن كنعان أن منطقة القدم أصبحت آمنة ودخلت اللجنة المختصة لكن حتى الآن لم يسمح للأهالي بالدخول، متسائلاً متى سيتم توزيع سندات الأسهم على المنطقة الثانية في مشروع ٦٦، وتساءل عن سبب عدم منح وثيقة غير موظف من مركز خدمات كفرسوسة وطالب بضرورة تسمية كاتب عدل في كفرسوسة، وأجابت مدير مراكز خدمة المواطن في دمشق هالة دهيم أن وزارة التنمية الإدارية منعت منح وثيقة غير موظف.

وطالب محمد زند الحديد بإحداث دائرة خدمات في حي اليرموك بعد أن أصبحت محافظة دمشق تتولى مهمة الإشراف على خدمات هذا الحي محل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك واستغرب التأخير في عمليات الاستلام والتسلم بين اللجنة المحلية ومحافظة دمشق وطالب بسرعة عودة الأهالي إلى منطقة المخيم.

وطرح كذلك موضوع مصير المخطط الجوي لمحافظة دمشق والعقد المبرم لذلك مع جامعة تشرين، حيث أكد مدير دوائر الخدمات طارق النحاس أن الصورة الأولى للمخطط لم تكن واضحة وتمت إعادتها ويجري الآن دراسة الصورة الجديدة لتقديم الملاحظات عليها.

ونبهت ماوية كلو من وجود توسع في مخالفات البناء في كفرسوسة حيث توجد البيوت القديمة ويقوم أهلها بتوسيع بيوتهم لتصبح أمراً واقعاً.

وتساءل أنس مارديني لمصلحة من يتم تعطيل العمل في سوق الخضر في المزة رغم توجيه المحافظ بالإسراع في إنجاز المحال في هذا السوق لمصلحة أسر الشهداء؟!

وأكد مدير الصيانة جمال إبراهيم أنه تجري دراسة حلول بديلة للبناء هي أقل تكلفة وهناك إمكانية لتنفيذها بشكل معدني.

وطلب نصر صعب تفعيل سوق الخضر في التضامن نظراً لوجود الدراسة ولكنها لم تنفذ، وطالب بمنع وقوف السيارات أمام المدارس والإسراع في صيانة الشوارع في دف الشوك.

من جهته أكد نائب رئيس المجلس أن هناك دراسة لإنشاء مول كبير في مكان سوق الخضر في التضامن وتكون المحلات في هذا المول مخصصة لأسر الشهداء.

وطالب محمد ملحم دوائر الخدمات بالعمل على منع المخالفات من دون انتظار ورود شكاوى من المواطنين لأن هذه الشكاوى تؤدي إلى مشكلات اجتماعية وكذلك ضرورة إعادة العمل في مجمع برزة الخدمي.

من جانبه أكد مدير مشروع المرسوم جمال يوسف ٦٦ أن المصور العام لدمشق أنجزت دراسته والآن يجري العمل على الدراسات التفصيلية وهناك رؤية لدمشق ٢٠٢٥-٢٠٣٥ وبالنسبة للدراسة استلمت دراسة القابون الصناعي وتم توقيع عقد دراسة في مخيم اليرموك.

عضو المكتب التنفيذي سمير جزائرلي أكد أنه تم تشكيل لجنة لليرموك برئاسته وتم استلام المنطقة ولا يوجد أي تأخير حيث استلمت الجغرافيا بمساحة ٢٢٠ هكتاراً وكذلك المركبات وكل المواقع، والآن يتم العمل على تشكيل دائرة للخدمات في اليرموك، أما موضوع عودة الأهالي فهو مرهون بانتهاء اللجان الفنية من توصيف واقع المساكن لأن هناك مساكن مهدمة كلياً وبعضها متصدع والبعض سليم وحين انتهاء التوصيف سيسمح للأهالي الذي يملكون مساكن سليمة بالعودة.

- وزارة التنمية الإدارية تمنع مراكز خدمة المواطن الجديدة من منح وثيقة غير موظف
- انتهاء مهمة لجنة اعتراضات الملكية للمرسوم ٦٦ وأخرى جديدة لاستكمال عملها

الكهرباء في ريف دير الزور فقط للدوائر الحكومية

لطفي لـ«الوطن»: قلة المواد يعوق إيصال الكهرباء للمشتركين

عبد المنعم مسعود

كشف مدير عام شركة كهرباء دير الزور أن إيصال الكهرباء إلى المشتركين في أريـاف دير الـزور الغربي والشمالي والشرقي حتى مدينة العشارة يحتاج إلى أكثر من ٥٠٠ محولة مبيناً أن عمليات إيصال التيار الكهربائي تقتصر في الوقت الحالي على المؤسسات الحكومية والجمعيات الفلاحية لافتاً إلى أن عدد مراكز التحويل في المحافظة قبل الأزمة كان يتجاوز ٤ آلاف مركز تحويل.

وأكد لطفي أن عملية التوسع لإيصال التيار الكهربائي للمشتركين تحتاج أيضاً إلى محطات تحويل أخرى تضاف إلى الموجـودة وهـي التيم والطلائع والميـادين، مبيناً أنـه يجب تركيب محطات تحويل العمران والدوير لأن وجـود هـذه المحطات سيعني وصول تيار كهربائي مستقر وستمنع الهبوطات التي ستحصل على الخطوط.

ووفقاً للطفي فإن قلة المواد المتوافرة لدى الشركة هو ما يعوق العمل على إيصال التيار الكهربائي إلى المشتركين مبيناً أن ما يأتي من مستودعات الوزارة قليل ولا يكفي الحاجة.

وأكـد لطفي وصول التيار الكهربائي للدوائر الحكومية والجمعيات الفلاحية ومحطـات الميـاه والمـخابـز في القرى الخمس بالخط الشمالي على حين تم إيصالها في الريف الغربي حتى مدينة الطريف كاشفاً عن وصولها الأسبوع القادم إلى الريف الممتد بين مدينة دير الـزور ومدينة الميادين كقرى البوليل وسعلو وموحسن وذلك لمسافة تصل إلى ٢٥ كم بعد إنجـاز الخط المتوسط اللازم.

وبيّن لطفي أن إيصال التيار الكهربائي لريف الميادين الشرقي وريـف مدينة العشارة يحتاج تقريباً إلى ٢٠٠ مركز تحويل مبيناً أن العمل حالياً يقتصر على إيصال التيار الكهربائي لمدينة الميادين وتم تركيب ١٥ مركز تحويل فقط مبيناً أنه من الممكن العمل في الفترة القادمة في حال توافر مواد جديدة على مد خط متوسط من مدينة الميادين إلى مدينة العشارة لإيصال التغذية الكهربائية للمراكز الحكومية في هذه المنطقة.

ولفت لطفي إلى أن تغذية ديـر الـزور بالكهرباء تتم عبر محطة توليد التيم التي تعمل بها عنفة واحـدة تنتج ٢٦ ميغا واط من أصل ٦٣ ميغا واط حاجة المحافظة في الـوقت الحـالي على حين يستمر العمل على إصلاح العنفة الثانية وبانتهاء إصلاحها سيتم بحث إمكانية إصلاح العنفة الثالثة مشيراً إلى أن باقي حاجة دير الزور من الكهرباء يتم استجرارها عن طريق خط الأربعمئة القادم من حمص.

عويس: دراسة مشروع قانون لرفع الضرائب على المطاعم والفنادق

محمد منار حميجو

كشف نائب رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب النائب خلدون عويس أن اللجنة تدرس مشروع القانون الخاص بالوحدات الإدارية الذي تضمن زيادة الرسوم والضرائب السنوية على المطاعم والفنادق والملاهي وغيرها من الأماكن التي يرتادها أصحاب الطبقة الغنية لزيادة موارد الوحدات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عويس أنه تم الطلب من أعضاء المجلس التواصل مع الوحدات الإدارية كل في محافظته لوضع المقترحات قبل اتخاذ قرار اللجنة ليأخذ القانون صفة النضوج وأن تتم دراسته بشكل متأن، متوقعاً أن الأربعاء القادم ستبت اللجنة في هذا الموضوع باعتبار أن الأسبوع القادم آخر الدورة الحالية المنعقدة للمجلس.

وأشار عويس إلى أنه لن يكون هناك زيادة على الرسوم والضرائب التي تؤثر بشكل مباشر في معيشة المواطن بل هي تخص فئة معينة، لافتاً إلى أن رفع الرسوم ستكون في حدها الوسط على مبدأ «خذ وعين».

ورأى عويس أن زيادة الضرائب على المطاعم والفنادق ستنعكس على خدمات المواطن بشكل إيجابي باعتبار أن الوحدات الإدارية ستصرف هذه الأموال على تحسين الخدمات وخصوصاً أنها تشكل الالتماس المباشر مع المواطن ومن ثم يشكل ذلك قوة دعم لوزارة الإدارة المحلية.

وحسب عويس أن هـذه الأمـاكـن «يـزورهـا الأغنياء»! ومن ثم فإنه من القليل أن يأتي إلى هذه المطاعم والفنادق أصحاب الطبقة الفقيرة أو حتى المتوسطة، مضيفاً: أنـا مثلاً أستاذ مدرسة لا يمكن أن أذهب إلى هذه الأماكن مثل مطعم أو فندق خمس نجوم ومن ثم لن يكون هناك تأثير في المواطن ال عادي.

ورأى عويس أنه من غير المعقول أن يكون رسم النظافة على هذه الأماكن ١٥٠ ليرة وخصوصاً في ظل أسعار الصرف الحالية، معتبراً أن زيادة إيـرادات الوحدات الإداريـة متعلقة إلى حد ما بموضوع إعادة الإعمار.

وأشار عويس إلى أن هناك اهتماماً كبيراً من الحكومة في هذا القطاع لما له من أهمية كبيرة وتقديم خدمات للمواطنين.

وبيّن عويس أن مشروع القانون يمس كل ما يتعلق بالوحدات الإداريـة وتطوير عملها لذلك تتم مناقشة هذا المشروع بهدوء قبل عرضه تحت القبة للتصويت عليه، مشيراً إلى أن اللجنة تدرس المشروع منذ فـترة ليصل إلى مرحلة النضوج وكان من المتوقع أن يتم الانتهاء منه الأربعاء الماضي إلا أن عدم حضور وزير الإدارة المحلية لالتزامه بأمور أخرى أجل الموضوع إلى الأربعاء القادم.

ويعد موضوع الإدارة المحلية من أهم القطاعات على مستوى معيشة المواطن باعتبار أن المجلس المحلية على احتكاك مباشر معها ولذلك فإنه يتم اختيار ممثلين هذه المجالس عبر الانتخاب التي جرت العام الماضي بعد تمديد للمجالس المحلية السابقة لمـدة ثـلاث سنوات نتيجة الظروف والأزمـة التي مرت بها البلاد على مـدار ثماني سنوات.

خدمات جديدة عبر السورية للبريد

قصي أحمد المحمد

أكّد مدير المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد لـ«الوطن» الانتهاء من أتمتة مكتب بريد مدينة دويلعة وإضافة خدمات القيمة المضافة إليه وهي (خدمة رواتب المتقاعدين وخدمة وثيقة غير عامل وخدمة سجل العاملين)، ليصبح المكتب يقدم كامل الخدمات التي تقوم المؤسسة بتزويدها للمواطنين.

وبيّن أحمد خلال افتتاحه لمكتب بريد الدويلعة ظهر الأمس في محافظة دمشق، أن مكتب الدويلعة هو أحد المكاتب الثلاثة عشر التي يعمل البريد على أتمتتها مؤخراً.

ولفت إلى أن أهالي الدويلعة كانوا مسبقاً يعتمدون على مكتب بريد القصاع في الكثير من الخدمات، مبيناً أن هذا الإجراء الجديد بالإضافة إلى الخدمات المطورة التي تم إحداثها فيه ستسهل الكثير عليهم.

وأوضح أن افتتاح مكتب بريد الدويلعة جاء تطبيقاً للرؤية الإستراتيجية لإدارة المؤسسة في إطار التوسع الأفقي بمنافذ تقديم الخدمات البريدية وخدمات القيمة المضافة وزيادة عدد المكاتب البريدية.

وبيّن مدير السورية للبريد أن افتتاح المكتب، «يأتي بالتزامن مع المطالب الشعبية المتزايدة لتقديم خدمات السجل المدني ووثائق سجل العاملين في الدولة (غير موظف) والحوالات المالية والخدمات البريدية كافّة».

وأشار أحمد إلى أنه في القريب العاجل المؤسسة السورية للبريد على موعد لتوقيع اتفاق مع وزارة الداخلية لإتمام إجراءات تزويد السورية للبريد بصلاحية منح وثيقة غير محكوم للمواطنين عبر مراكزها المنتشرة في المحافظات كافة. بالإضافة إلى تأكيده أن المؤسسة ستشهد تعاوناً مع مديرية المصالح العقارية ليصار إلى تقديم خدمة جديدة هي سجل قيد عقاري.